

مقدمة: المبحث الأول: مفهوم البلدية وتطور نظامها. المطلب الأول: مفهوم البلدية. المطلب الثاني: مراحل تطور نظام البلدية. المبحث الثاني: المجلس الشعبي البلدي. المطلب الأول: تأليف المجلس. المطلب الثاني: عمل المجلس. المطلب الثالث: صلاحيات المجلس. المطلب الثاني: انتهاء مهامه. المطلب الثالث: صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي. المطلب الأول: الأمانة العامة. المطلب الثاني: المصالح الإدارية للبلدية. المطلب الثالث: المصالح التقنية للبلدية. المطلب الرابع: بعض المصالح الأخرى. المبحث الخامس: الرقابة على البلدية. المطلب الأول: الرقابة على المعينين. المطلب الثاني: الرقابة على المنتخبين. المطلب الثالث: الرقابة على الأشخاص. المطلب الرابع: الرقابة على الأعمال. مقدمة: تعتبر اللامركزية هي النظام الذي يقوم على أساس تفويت وتوزيع سلطات الوظيفة الإدارية في الدولة بين الإدارة المركزية من جهة وبين هيئات ووحدات إدارية أخرى مستقلة ومتخصصة على أساس إقليمي جغرافي من ناحية أخرى، مع وجود رقابة وصائية إدارية على هذه الوحدات والهيئات اللامركزية، ومن بين هذه الوحدات اللامركزية وأشدها تطبيقاً والتي تعتبر من أبرز صورها هي: البلدية. إذا ما هي البلدية؟ وكيف كانت البلدية في الجزائر قديماً؟ وما هي هيئاتها؟ وكيف تسير إدارياً؟. ومن خلال هذه التساؤلات هذا ما سوف نتطرق إليه في هذا العرض. المبحث الأول: مفهوم البلدية وتطور نظامها: المطلب الأول: مفهوم البلدية: عرف المشرع البلدية بموجب المادة الأولى من القانون رقم (90-08) المؤرخ في 17 أفريل 1990 التعلق بقانون البلدية: ((البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي)). (1) للبلدية مكانة مهمة في التنظيم الإداري للدولة الحديثة حيث تتمتع بخصائص عديدة منها: - البلدية مجموعة إقليمية يوجد بين مواطنيها مصالح مشتركة مبنية على حقائق تاريخية واقتصادية. - البلدية مجموعة لامركزية أنشئت وفقاً للقانون وتتمتع بالشخصية المعنوية. - البلدية مقاطعة إدارية للدولة مكلفة بضمان السير الحسن للمصالح العمومية البلدية. (2) المطلب الثاني: مراحل تطور نظام البلدية: 1- البلدية في المرحلة الاستعمارية (1830-1962): كانت البلدية أداة لفرض الهيمنة وخدمة العنصر الأوروبي فالبلديات المختلطة كانت كما جاء في بيان الأسباب لقانون البلدية كان يديرها موظف من الإدارة الاستعمارية وهو متصرف المصالح المدنية، يساعده موظفون جزائريون وهم القواد' وتساعد لجنة بلدية تتكون من أعضاء أوروبيين منتخبين وبعض الجزائريين المعينين وذلك ابتداءً من 1919 إلى جانب البلديات المختلطة وجدت بعض البلديات ذات التصرف التام في المناطق التي يسكنها أغلبية أوروبية وهذه البلدية ما هي إلا أداة لخدمة الإدارة الفرنسية. 2- البلدية في المرحلة الانتقالية (1962-1967): لقد فرض الفراغ الذي تركته الإدارة الفرنسية على السلطة آنذاك على إنشاء لجان تتولى مهمة تسيير شؤون البلدية يقودها رئيس عهدت إليه مهام رئيس البلدية' وكذلك قامت السلطة بتخفيض عدد البلديات ليصل إلى 676 وهذه المرحلة أطلق عليها مرحلة التجميع، أصبح متوسط عدد السكان 180 ألف ساكن بعد أن كان أثناء الاستعمار 1535 بلدية اصطنعتها السلطة الفرنسية لفرض هيمنتها. وبهدف مساعدة البلديات على القيام بمهامها تم إنشاء لجان أخرى وهي لجنة التدخل وتضم اللجنة الأولى (3) (2): (CCAS) والمجلس البلدي لتنشيط القطاع الاشتراكي (CIES) الاقتصادي والاجتماعي الدكتور: ناصر لباد/ التنظيم الإداري/ منشورات دحلب/ حسين داي/ الجزائر/ ص 167. (3): الدكتور: عمار بوضياف/ الوجيز في القانون الإداري/ دار ربحانة/ الجزائر/ ص 129 ممثلين عن السكان وتقنيين ويتمثل دورهم في تقديم آراء حول مشروع الميزانية، وغير أن هذه اللجان لم يتم تنصيبها في كثير من المناطق، أما المجلس الثاني فقد كان يضم ممثلين من الإتحاد العام للعمال الجزائريين وممثلين عن الحزب وعن الجيش مهمته الأساسية هي: تنظيم ومتابعة المشاريع المسيرة ذاتياً. 3- مرحلة التفكير في إنشاء قانون البلدية: لقد كان لدستور 1963 وميثاق الجزائر وميثاق طرابلس بالغ الأثر في إبراز مكانة البلدية على المستوى الرسمي والاعتراف بدورها الطلائعي وأهم الأسباب التي دفعت السلطة آنذاك إلى ضرورة الإسراع في التفكير وإصدار قانون للبلدية: 1- خضوع البلديات أثناء الفترة الاستعمارية للنظام القانون الفرنسي مما أجبر السلطة إلى ضرورة التعجيل بإصلاح المؤسسات الموروثة ومنها البلدية. 2- عدم مواكبة هذه النصوص لفلسفة الدولة المستقلة والتي تبنت الاتجاه الاشتراكي بحسب النصوص الرسمية.